

أزمة الفاعلية والمنافسة.. الاستقلال المنقوص
للمدرسة والفرصة الذهبية للمعلم

obeikandi.com

" لم يتوقف العالم المعاصر لحظة عن توجيه النقد لنظم التعليم وبرامجه"، هذه الملاحظة هي الأكثر شيوعاً بين المهتمين بدراسة حركة الإصلاح والتجديد التربوي، وإن اختلفت الدوافع والأهداف من وراء ذلك النقد؛ ما بين دوافع سياسية كما حدث في الولايات المتحدة عام ١٩٥٧ بعد إطلاق القمر الصناعي السوفيتي "سبوتنك"، أو دوافع اقتصادية تنافسية كما كان في أوائل الثمانينيات عندما اختل الميزان التجارى لصالح اليابان أمام الولايات المتحدة، أو كانت دوافع ثقافية إثنية كالتى تحرك الإصلاحات التعليمية فى بلدان القوقاز ودول الاتحاد السوفيتى السابق.. وغيرها.

وقد حملت التسعينيات ضمن ما حملت من بوادر التغير اتجاهاً جديداً نحو جعل المدرسة مركزاً تربوياً وتعليمياً مستقلاً بعد أن ظلت عقوداً مجرد وحدة طرفية من وحدات النظام التعليمى، كما حملت اتجاهاً نحو ما يمكن تسميته "توطين المعلمين" داخل مدارسهم، بحيث يجدون داخلها الجانب الأكبر من احتياجاتهم للتنمية المهنية، وبحيث يصبح الاندماج الفعال بين نموهم المهني كأفراد ممارسين، وبين التحسين المضطرد للأداء المؤسسى للمدرسة، والتفعيل المستمر لأدوارها التعليمية والمجتمعية.. يصبح قوة دفع حاسمة فى صالح الإنجاز التعليمى للتلاميذ والعملية التربوية بوجه عام.

وربما تضافرت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية على مدى عقد الثمانينيات لكى تعزز تلك التوجهات التعليمية، سواء على مستوى الخطاب الدولى

فى تقارير ومشروعات المنظمات المعنية بالتعليم والثقافة، أو على مستوى الممارسات الإصلاحيّة الحكوميّة وغير الحكوميّة فى بعض الدول :

- فقد تعالت الصيحات السياسيّة الناقدة للأداء التعليمى المؤسسة للمدرسة، والتي تنطلق فى السياق الغربى من حرصٍ على الاحتفاظ بمواقع متقدمة فى ميدان المنافسة الدوليّة، ومن شعور بالخطر الداهم من قصور هذا الأداء عن الوفاء بمتطلبات التفوق على المشروع الأسيوى الواعد*.
- بينما أثرت الاختناقات الاقتصاديّة فى أوروبا على الميزانيات المخصصة للتعليم، خاصة تلك المرصودة لبرامج دعم التنمية المهنيّة للعاملين بالمدارس على المستويات المركزيّة، فانتقلت مسؤوليّة تحسين الأداء المهني من السلطات المحليّة والقطاعيّة إلى المدارس، وأصبحت جهود تفعيل وتطوير المناهج وطرائق التدريس، وأساليب التقييم، بل وأنماط الإدارة والتخطيط ورسم السياسات.. أصبحت كلها متمركزة حول المدرسة. وأصبحت ممولة ومخططة بشكل ذاتى ومستقل (١).

وساهم نمط الإدارة والتمويل المركزيين فى جعل المدرسة مجرد وحدة تنفيذيّة طرفيّة، لا تملك القدرة على تعديل خططها وبرامجها، بل تعجز عن مواجهة واستيعاب التغيرات والتحديات المجتمعيّة بقدرتها الذاتيّة وباتت تنفذ السياسات والخطط المركزيّة بشكل حرفى يفتقر إلى التغذية المرتدة والنقد الذاتى، وغاب عن قائمة وظائفها وأدوارها دورها فى النهوض مهنيّاً بمستوى العاملين بها، ودورها فى البحث عن حلول للمشكلات التعليميّة والإداريّة التى تعوق أداءهم من خلال بحوث الفعل ومشروعات التطوير.

وفى ظل المركزيّة أيضاً ظلت برامج التدريب أثناء الخدمة قليلة الفائدة، تُخطط وتُعد بمعزلٍ عن المدارس ويتم تنفيذها على حساب العمل والإنجاز المدرسيين،

فِيْتَقَصَّ من مداها الزمنى، ويحتزل فحواها إلى أشكال نظرية وتقليدية من التدريب الجماعى، فلا تحظى الممارسات الفردية والمشكلات الميدانية الحقيقية بما تستحق من الاهتمام. ويقتصر التقويم فيها على جوانب محددة من المعرفة المهنية، دون عائد يذكر على تحسين التدريب ومخرجات التعليم بالمدارس.

وفى مستوى آخر من النقد، تعرضت المدرسة بوصفها صيغة مؤسسية تعليمية لنقد شديد من قبل دعاة التحرر من هيمنة الدولة وثقافة الطبقات الاجتماعية الأقوى على الطبقات الضعيفة، إلى حد المطالبة بالتخلص منها بوصفها أداة النظام لإعادة إنتاج الواقع الاجتماعى المشوه، والدعوة إلى مجتمعات بلا مدارس*، بعد أن أخفقت حتى على مستوى إكساب الفرد معرفة محايدة غير ميسّسة يستطيع الاستفادة منها تطبيقاً فى حياته اليومية.

أما الأزمة التى تعرضت لها المدرسة فى السياق الأمريكى والبريطانى، على وجه الخصوص، والتى تسببت فى موجة عامة من النقد والمراجعة، والتى تمخضت عنها "حركة المدارس الفعالة Effective schools movement" فكانت ذات مظاهر وأسباب محددة لعل من أهمها (٢):

١. تدنى معايير تحصيل التلاميذ مقارنة بتلك التى حققتها الأجيال السابقة، بل وبالمقارنة مع الأقران فى بعض بلدان غرب أوروبا والساحل الباسيفيكي.
٢. إخفاق تجربة المدارس الشاملة فى تحقيق أهدافها التعليمية والاجتماعية.
٣. تدنى كفايات المعلمين بوجه عام.
٤. انفلات سلوكيات التلاميذ.
٥. قصور التدريب لمعلمى اللغة والرياضيات على المهارات الأساسية.
٦. عدم ارتباط البحث العلمى التربوى بواقع المشكلات المدرسية.

ومع تصاعد موجات النقد اللاذع للمدارس الأمريكية العامة، تعالت بعض

الأصوات المطالبة بضرورة التأنى والدراسة، وعدم الاندفاع وراء تضخيم مظاهر الإخفاق والفشل، قبل أن تعطى للبحوث العلمية الرصينة فرصة الوقوف على الأسباب داخل السياق المعقد للمدرسة والفصل؛ لأن هذا الاندفاع إنما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تقويض واحدٍ من أهم المشروعات الاجتماعية الأمريكية ديمقراطية ألا وهو "التعليم الحكومي".

وحذرت بعض تلك الأصوات من مغبة أن يوغر النقد اللاذع صدر الرأى العام، فيندفع وراء أفكار مغالية في التطرف مثل "التشدد إزاء سياسات الامتحانات، وسياسات التمويل، بدعوى أن زيادة الإنفاق لا تجدى في تحسين أداء المدارس، وأن ليس من علاجٍ ناجحٍ إلا بإطلاق قوى السوق، والاتجاه إلى التخصص في التعليم (٣).

وبالرغم من نشوء حركة بحثية تربوية تهتم بمشكلة تفعيل الأداء المدرسي School Effectiveness Research، مواكبة للحركة الإصلاحية المنظمة لتفعيل المدارس وتحسينها. فقد ظل الشعور العام بوجود الأزمة واستحكامها قائماً.

فقد أدرك دعاة اللجوء إلى البحث العلمى التربوى من اجل إخراج المدرسة الأمريكية من أزمتها، والوصول إلى تحسين حقيقى للأداء المدرسى، أدركوا مدى ما يعانیه النموذج النظرى للبحث Paradigm لديهم من قصور ومحدودية في مجال تشخيص الأسباب الفعلية للآزمة، ربما لأنه يعتد أكثر بالمؤشرات الكمية في تقدير آثار العوامل والمتغيرات الفاعلة في السياق المدرسى، أو ربما لأنه ينظر إلى المدرسة بشكل اقتصادى مجرد أكثر من اللازم. باعتبارها صانعة الاقتصاد القوى القادر على التنافس، مهماً الأبعاد الأخرى الخلقية والاجتماعية لما يمكن أن يسمى بالحياة المدرسية بكل خصوصيتها (٤).

فلاحتكام إلى مجموع الدرجات مؤشر فقط على النجاح والإنجاز الأكاديمى

للطالب، يهمل الأبعاد الاجتماعية والخلفية لعملية التعليم والتي لا يمكن تقديرها كميًا، كما أن تقييم أداء إحدى المدارس مقارنة بمدارس أخرى، ربما يتغافل عن الأساليب التفصيلية الخاصة جدًا للتفاعل بين كل مدرسة وبين سياقها المجتمعي الحاضن.. وهكذا.

وزاد من استفحال الشعور بالأزمة التي تواجهها المدرسة الغربية، ذلك التسابق المحموم على المراكز المتقدمة من الأُلُمبيَّاد الدولي للتعليم، أو ما يسمى في بعض الكتابات الناقدة بطغيان منطق سباق الخيول Tyranny of the International Horse Race، وما رافق ذلك من صدور عدة تقارير دولية حول مستوى تعلم بعض المواد الدراسية في البلدان المختلفة، كتقرير TIMSS حول مستوى تعلم الرياضيات والعلوم ١٩٩٤، والذي احتل فيه التلاميذ الأمريكيون موقعًا متأخرًا مقارنة بالتلاميذ الآسيويين، وما سبقه، وما تلاه من دراسات دولية مقارنة، كانت لتتأججها أصدااء إعلامية وسياسية واسعة، برغم ما شاب بعضها من اوجه قصور في اختيار العينات، وفي طبيعة المناهج المتسابق حولها، وفي صياغة تقارير النتائج (٥).

وقد زادت تلك النزعة التنافسية والحرص على الامتياز National Commission For Excellence in Education من اشتعال حركة المعايير وقياس نواتج التعلم Standards and Out-Comes assessment movement، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تمثل إضافة إلى حركة الكفايات Competencies – based movement في إعداد المعلم، تمثل تيارًا ضخمًا من تيارات الفكر التربوي المعاصر، المستند إلى ظهور سلوكي أصيل في الثقافة الأمريكية : وراح الخبراء في مجالات تخطيط المناهج، ورسم السياسات، والقياس والتقييم، والإدارة التعليمية والمدرسية.. إلخ، راحوا يضعون قوائم مطولة ومفرطة في التفصيل لما يجب أن تكون عليه نواتج عمليات التعليم بالمدرسة، ومعايير القبول والتخرج

والتقدم فى الإنجاز التعليمى، والمواصفات الواجب توافرها فى المبنى المدرسى وتجهيزاته ومرافقه، وأنماط الإدارة ونظم مراقبة الجودة.

بينما كان تراث آخر يتراكم فى مجال بحوث الفعل المتمركزة حول تحسين المدرسة School improvement، من خلال المشروعات التربوية المدعومة من الجامعات ومراكز التجديد التربوى، مثل مشروع IQEA لتحسين جودة التعليم للجميع، والذى شمل عدداً كبيراً من المدارس فى شرق إنجلترا، ويوركشاير، وآيسلاند، وبورتوريكو، وجنوب أفريقيا، متخذاً من "الإنجاز التعليمى للتلاميذ" هدفاً محورياً لعمليات التغيير التربوى بالمدارس (٦) وكان تراث ثالث فى مجال التنمية المهنية للمعلمين Professional Development يتراكم من خلال مشروعات مشابهة، كالمشروع الذى دعمته جامعة (كيل Keel) للمربين الفعالين بإنجلترا وويلز وأوائل التسعينيات، وشمل عدداً من المدارس الثانوية، لإرساء مفهوم جديد للنمو المهني بدلاً من المفهوم الكلاسيكى حول التربية والتدريب أثناء الخدمة I.N.S.E.T، وغيره من المشروعات (٧).

ومع ذلك.. فقد ظلت الأزمة قائمة، خاصة من وجهة نظر التيارات النقدية فى علم اجتماع التربية، وكتاب ما بعد الحداثة، أمثال (بيربورديو) و (ليوتارد) و (هارفى) وغيرهم ممن يعتبرون أن النزعة الأمبيريقية الكمية التى تميزت بها حركة المدارس الفعالة، ربما كانت تتناسب مع النظرة الاقتصادية إلى المدرسة فى مرحلة المجتمع الصناعى، حين كانت وظيفتها الرئيسية هى إعداد الأفراد وفقاً للمواصفات التى يتطلبها السياق الإنتاجى، وحين كانت "جدوى" المدرسة تتحدد بمدى مطابقتها مخرجاتها لتلك المواصفات.

أما السعى إلى فهم أزمة المدرسة فى مجتمع ما بعد الصناعة فهو رهين بمدى التكامل بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية النقدية؛ لأن الأخيرة قادرة على سبر أغوار ذلك الصندوق الأسود المسمى بالمدرسة، وتأويل ما يعتمل داخله من تفاعلات ورموز لاترصدها أدوات البحث الكمي ومقاييسه (٨).

وهكذا تمخضت الأزمة عن ثلاثة اتجاهات بحثية وتطبيقية إصلاحية مختلفة التوجه والأسلوب : الأول: يهتم بالتقييم العام لأداء المدرسة من خلال نواتجها التعليمية، ألا وهو اتجاه أو حركة المدارس الفعالة.

والثاني: يهتم بكيفية إحداث التغيير للأفضل داخل المدارس، باعتبارها كيانات مستقلة ومعتمدة على نفسها في رسم سياساتها وتخطيط مناهجها وتنمية معلميه وإدارييها، ألا وهو حركة التحسين المتمركز حول المدرسة School – based improvement movement.

أما الاتجاه الثالث: فهو الذى يحاول إحداث التكامل بين الاتجاهين السابقين، مستفيداً من الطابع التفريدى الكيفى لاتجاه تحسين المدارس، فى جعل المدارس أكثر فاعلية، ومتلافياً كثيراً من الانتقادات التى نالت من إفراطه فى القياس والتكميم والمقارنة والتعميم. والتى وجهها أصحاب الاتجاهات النقدية والمنهج الكيفى.

الاتجاه الأول: حركة المدارس الفعالة، المفاهيم والاستراتيجيات :

كما سبق، تستند هذه الحركة إلى خلفية سلوكية واضحة، وتركز جل اهتمامها على تحسين الجانب الكمى من المخرجات التعليمية، سعياً إلى تحقيق التفوق والامتياز، وقد مرت دراساتها وتطبيقاتها بمرحلتين، استمرت المرحلة المبكرة منها طوال السبعينيات الأخيرة والثمانينيات مركزة على مجموعة محددة من العوامل (٩):

- قيادة تربوية قوية.
- توقعات عالية فى التحصيل للتلاميذ.
- تركيز على إتقان المهارات الأساسية.
- هيئة تدريسية وإدارية منضبطة.
- تقويم مستمر لتقدم مستوى التلاميذ.

ثم جاءت المرحلة الثانية أواخر الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، حاملة

قدرًا أكبر من الاهتمام بجوانب أخرى من الأداء المدرسي، وتوصيفًا أكثر تفصيلاً لكل شيء يتعلق بهذا الأداء من خلال قوائم مطولة من المعايير، ومقدمة نماذج معرفية ذات مستويات متعددة تعبر عن عناصر التحول في المدرسة نحو التميز والتفوق، والتي من أهمها "النموذج الشامل للفعالية التربوية Comprehensive Model of Educational Effectiveness لكل من (سكيرنز وكريمز)، واللذين طوراه من خلال بحوثها على مدى أكثر من خمس سنوات (١٠).

وتحدد عناصر ومستويات هذا النموذج في : السياق، والمدرسة والفصل، والتلميذ، كما يبين مواصفات كل عنصر، والنواتج المتوقعة من أدائه لوظائفه، وارتباط ذلك بخصائص الجودة Quality، وعامل الزمن Time، والفرصة المناسبة لكل أداء Opportunity، في ضوء المعايير المعتمدة Formal Criteria.

ويلاحظ على نماذج المرحلة الثانية بوجه عام أنها أقرب إلى دراسة العوامل المحيطة بعمليات التدريس والتعلم من نماذج المرحلة المبكرة، ويتضح ذلك في تركيزها على مفاهيم مثل (١١).

- مفهوم المناخ والخلفية Climate and background، سواء بالنسبة للعمليات البيداغوجية كالتدريس والتعليم وبناء المنهج، أو للعمليات التنظيمية، أو بالنسبة لبيئة المدرسة وبيئة التلميذ والثقافة التي يعيشها، أو حتى على مستوى الأيديولوجية المجتمعية الحاضرة للسياق.

- مفهوم بناء فريق القيادة Building leadership، وهو المسئول عن تحديد أهداف المدرسة والأولويات المتصلة بمناخ التعليم، وعن التخطيط لتوظيف المصادر والموارد المتنوعة لتلبية احتياجات التعليم في إطار المشروع المزمع تنفيذه، وكذلك متابعة وتقويم مراحل التقدم التي يتم إنجازها.

وما من شك أن ثمة آثارًا واضحة لموجات النقد التي تعرضت لها النماذج المبكرة

من حركة المدارس الفعالة، تتمثل في اعتماد النماذج الأخيرة لمثل تلك المفهومات، كما يبدو أن الحوار بين أصحاب تلك الحركة وبين حركة تحسين المدارس، قد قارب بين الإطارين الفكريين، حيث تتشابه بعض مفاهيمهم الحديثة كمفهوم "فريق القيادة"، مع مفهوم "الكادر" Improvement Cadre في استراتيجيات تحسين المدارس.. وهكذا.

ومع ذلك تبقى مفهومات واستراتيجيات حركة المدارس الفعالة مشكلة وغير مفهومة في نظر بعض النقاد، على الأقل فيما يتعلق بفكرة "المعايير"، "والقيم" التي يتحدد في ضوءها ما إذا كانت تلك المدرسة فعالة أم لا، أو ما إذا كانت أكثر فاعلية من مدرسة أخرى: فهذه القيم وهذه المعايير تختلف لدى الآباء عنها لدى التلاميذ، فضلاً عن تلك التي يفرضها السوق، وتلك التي تتبناها وسائل الإعلام.. وهكذا (١٢). بالرغم من محاولات المدافعين عنها إضفاء الأبعاد الاجتماعية والحقوقية على المفهوم، والتي من أهمها تعريف (1993 Brandsma) الذي يكامل بين بُعدى: الجودة Quality، والعدالة Equity في مفهوم الفاعلية Effectiveness.

حيث تقاس فاعلية المدرسة - في رأيه - بمدى ما تحققه من قيمة مضافة Value added في مخرجاتها تتمثل في جودتها، وتقاس في الوقت ذاته بمقدار نجاحها في أداء الدور التعويضي Compensatory Power تجاه تلاميذها، لعلاج أوجه الاختلال وعدم الإنصاف في خصائصهم، والتي ترجع غالباً إلى عوامل مجتمعية لا دخل لهم فيها، كاللون والجنس والأصل العرقي والمستوى الاقتصادي (١٣).

الاتجاه الثاني: حركة تحسين المدارس، المفاهيم والاستراتيجيات:

تستمد حركة تحسين المدارس قوتها من كون "التغير التربوي" - الذي هي جزء منه - يمثل أحد أهم السمات الاجتماعية والتاريخية على الإطلاق، فالتغير هو السمة الصحية للمجتمعات البشرية، وهو في صورته التربوية مؤشر على سلامة عمليات المراجعة والنقد داخل الثقافة.

وقد مرت الحركة على مدى العقود الثلاثة الماضية بمراحل أربعة تراكمت خلالها البنية المعرفية الظهيرة لها (١٤)؛ تميزت الأولى منها خلال منتصف الستينيات بالتركيز على إصلاح المناهج التعليمية في بلدان الأطلنطي، ولكنها أهملت الطرف الأكثر أهمية وهم المعلمون، لا من حيث تدريبهم وتنمية قدراتهم، بل من حيث إشراك جموع المعلمين في إعادة تصميم، أو في تجديد المناهج، الأمر الذى انعكس سلبياً على طريقة تناولهم لها، ونجاحها في تحقيق الهدف منها.

وفى المرحلة الثانية التى امتدت طوال السبعينيات، فشلت حركة إصلاح المناهج فى إحراز تقدم على مستوى التطبيق، بالرغم من تضمنها عديداً من برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة على المعارف والمهارات الجديدة، وبدا أن التطبيق مسألة غاية فى التعقيد طالما لم ينبع الإصلاح والتجديد من داخل المدارس، وهو الدرس الذى وعته دراسات المرحلة الثالثة الممتدة حتى منتصف الثمانينيات، حيث اهتمت بدمج التخطيط الاستراتيجى مع التعلم الفردى والحرص على النجاح لدى المعلمين فى منظومة واحدة، وترافق هذا التقدم فى فهم العوامل المؤثرة على نجاح المشروعات الإصلاحية مع ظهور الدراسات الأولى فى حركة المدارس الفعالة أوأخر السبعينيات.

وللمرة الثالثة يظهر التقييم البحثى للمشروعات التى أجريت على عديد من المدارس فى إنجلترا والولايات المتحدة أن ثمة قصور فى إحدى حلقات المنظومة، ألا وهى الإدارة، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من مراحل بحوث التحسين التى ترفع شعار إدارة التغيير أو التجديد التربوى Management of Educational change (١٥).

وتعد كتابات (فولان Fullan 93 - 1991)، من أهم ملامح الإطار الفكرى للمرحلة الرابعة الممتدة إلى الآن، إضافة إلى كتابات (هوبكنز Hopkins, 1996) المستقاة من التجارب الميدانية ومشروعات تطوير المدارس بغرب إنجلترا، وأيسلاندا، وبورتوريكو، وجنوب أفريقيا المعروفة باسم "تحسين جودة التعليم للجميع" IQEA.

ويبين الجدول رقم (١) أوجه التطور في بحوث تطوير المدارس بين مرحلتى الستينيات والثمانينيات في نظر (روينولدز و ستول ١٩٩٦) (١٦).

وجه المقارنة	بحوث الستينيات	بحوث الثمانينيات
- الاتجاه الإصلاحي	من الخارج إلى الداخل أو من أعلى إلى أسفل	من الداخل إلى أعلى
- الظهير المعرفى	يعبر عن النخب التعليمية على المستوى المركزى	يعبر عن الممارسين فى المدارس
- الغرض والمقصد	إعادة تنظيم المنهج	إعادة تصميم العمليات والممارسات
- النواتج	تركز على التلاميذ	تركز على العمليات والممارسات المدرسية
- نطاق الاهتمام	المدرسة	المعلمون الأفراد
- منهجية التقويم	كمية	كيفية
- المنطلق	من خارج المدرسة	من داخل المدرسة
- التركيز	على جزء من المدرسة	على كل المدرسة

جدول رقم (١) مقارنة بين بحوث تحسين المدارس فى الستينيات والثمانينيات

ومن هذه الكتابات يتضح أن مفهوم تحسين وتطوير جودة التعليم، فى إطار ما يسمى بإدارة التغيير، إنما يستند إلى مبادئ خمسة، فى رأى (هوبكنز) (١٧):

- ١- هدف تحسين المدرسة هو تعزيز وتقوية جودة تعلم التلاميذ.
- ٢- رؤية المدرسة لمهمة التحسين يجب أن تكون موحدة تحتضن جميع الأطراف.
- ٣- توظف المدرسة الضغوط الواقعة عليها من الخارج لأجل التغيير فى اتجاه التمكّن من أولوياتها الداخلية.
- ٤- تتحرى المدرسة تطوير بنيتها وخلق الظروف الداعمة للتعاون والتحسين.

٥- يظطلع جميع العاملين بالمدرسة بمسئولياتهم تجاه البحث وضبط وتقويم الجودة.

كما يتضح أن مستويات التغيير الناجح وفقاً لتلك المبادئ هي: (١٨)

١- مستوى المدرسة : من حيث السياسات، ونمط الإدارة، وأسلوب تخصيص وتوجيه الموارد، واستراتيجيات تنمية ودعم العاملين بجهود التحسين.

٢- مستوى مجموعات العمل : من حيث التنسيق حول التفاصيل والترتيبات الداعمة لتحسين المدرسة.

٣- مستوى المعلم الفرد : من حيث التركيز على تطوير الممارسات التدريسية في الفصول.

وعلى صعيد التنظير للمشروعات الإصلاحية العديدة التي تمت في مدارس الولايات المتحدة وإنجلترا وبعض مناطق أخرى، قدم أصحاب هذا الاتجاه مجموعة من أطر العمل Frameworks أو النماذج المستقاة من الخبرة العملية، لعل من أهمها وفقاً للترتيب الزمني :

١- نموذج (هوبكنز ١٩٩٤) لتحسين جودة التعليم للجميع : حيث يظهر التركيز على فكرة تكوين ثقافة للتطوير وتحسين الجودة يتبناها العاملون والتلاميذ معاً (١٩).

٢- نموذج (لاجرويج وهاك ١٩٩٤) لتحليل التغيير المدرسي : حيث يركزان على بيان العوامل الداعمة والمعززة لقدرات التغيير لدى أعضاء هيئة التدريس والتلاميذ (٢٠)، وتتحدد قدرات التغيير Change Capacities وفقاً لهذا النموذج بمجموعة من العوامل التي من أهمها : قدرة الإداريين داخل المدرسة على إحداث التغيير، وكذلك كفاية نظم الاتصال وصنع القرار، وكفاية عمليات التخطيط والتقويم، ومدى التناسق بين عناصر التنظيم المدرسي (٢١).

٣- نموذج (بيرمنجهام ١٩٩٩) للتحسين المدرسى فى سبيل الفاعلية، حيث يظهر بوضوح مدى التقارب بين فكر أصحاب حركة المدارس الفعالة، وبين فكر أصحاب حركة تحسين المدارس. (٢٢) : إذ يتضمن التصور المزوجة بين "تحقيق الفاعلية للفصول والمدارس" بوصفها هدفاً نهائياً، وبين تطوير بنية المدرسة وتنظيمها وخلق المناخ الملائم للتطوير ومراقبة الجودة.. كوسائل لتحقيق ذلك الهدف، متبنيًا بعض مفاهيم أصحاب حركة المدارس الفعالة مثل مفهوم "القيمة المضافة"، ومفهوم "مراقبة المعايير للمدخلات والمخرجات".. وبوجه عام، تتشابه الأطر والنماذج المطروحة فى هذا الاتجاه فى بعض جوانبها ومكوناتها سواء من حيث الأهداف أو آليات التطوير والتغيير، ولكن تظل مهمة تحسين المدرسة فى كل مرة حالة خاصة متفردة، وتظل الوصفة الجاهزة فى هذا الصدد مجرد دليل إرشادى عام وليس برنامج عمل تفصيلى، وذلك لاختلاف الظروف والملاسات فى كل حالة، الأمر الذى يمكن تصوره فى نظرنا على شكل متصل Continuum متدرج بين طرفين تقع كل حالة فى نقطة ما عليه من حيث:

- المركزية واللامركزية.

- الفاعلية وعدم الفاعلية.

- المؤسسية واللامؤسسية.

وهذا التفرد، وهذه الخصوصية هى التى جعلت من الحاجة إلى بعض المعرفة التعميمية التى تقدمها بحوث المدارس الفعالة ضرورة لا يمكن تجاهلها، وجعلت التكامل بين الاتجاهين أمراً طبيعياً.

الاتجاه الثالث : الاتجاه نحو دمج بحوث المدارس الفعالة مع بحوث تحسين المدرسة :

تشير الدراسات الراصدة لهذا الاتجاه إلى أن الممارسات التطبيقية فى الولايات المتحدة وبعض بلدان أمريكا الشمالية، كانت أسبق إلى الدمج بين تحسين المدرسة

وبين فاعليتها من الكتابات النظرية، كما تشير تلك الدراسات إلى أن المنظرين الهولنديين أمثال : بولين Bollen، وكريمز Creemers، ولاجرويج Lagerweij كانوا الأكثر حماسًا من بين كتاب حركة تحسين المدرسة إلى الدمج بين الظهريين المعرفيين، خاصة وقد عقد أول مؤتمر علمى حول هذا الموضوع فى "كارديف" الهولندية ١٩٩٣. (٢٣).

ويبدو أن عدم حماس المعلمين للمحاولات الإصلاحية لمناهج التعليم فى إنجلترا والولايات المتحدة وضعف انتمائهم للمناهج التى كان يجرى تطويرها مركزياً، ثم تفرض عليهم من أعلى إلى أسفل Top - down فى الستينيات وأوائل السبعينيات، كان وراء حركة تحسين المدارس المتمركزة حول المدرسة ذاتها، بوصفها وحدة مستقلة يشعر المعلمون داخلها بأنهم يملكون تجربتهم الخاصة Teacher ownership، ولا تفرض عليهم من الخارج.. الأمر الذى جعلهم أسبق من الكتاب المنظرين إلى الدمج بين المدخلين (المدرسة الفعالة، وتحسين المدرسة) فى تطبيقاتهم وتجاربهم فى منتصف الثمانينيات.

كما يبدو أن للجانب السياسى المميز لحركة المدارس الفعالة، والمتمثل فيما رفعته الحكومات الأمريكية والبريطانية المتعاقبة من شعارات تنافسية، وما وجهته إلى الأداء المدرسى من انتقادات عنيفة، يبدو أن لهذا الجانب السياسى أثراً سلبياً على مدى حماس أصحاب تلك الحركة لفكرة التقارب والاندماج نظرياً وتطبيقياً مع حركة تطوير المدارس. فى مقابل الحماس الشديد لدى الفريق الآخر من أصحاب حركة تحسين المدارس.

أما على مستوى مقارنة النماذج النظرية التى تستند إليها الحركتان، وما يترتب على تلك المقارنة من استنتاج عام مفاده أن ثمة ضرورة نظرية، علاوة على الضرورات العملية، للدمج والتكامل بينهما، فقد أوضح (رينولدز، وستول ١٩٩٦) أن أهم أوجه الاختلاف بين النماذج التى طرحها الفريقان تتمثل فى إهمال حركة

المدارس الفعالة للجانب المهني الحاسم لدى المعلمين في سبيل الارتقاء بنواتج التعلم، وتركيزها فقط على الجوانب التنظيمية للمدرسة في الوقت الحاضر وليس بوصفها في حالة تغير دائم ومستمر (٢٤).

حيث يتبين مدى القصور الذي يشوب كل بناء معرفي منها بشكل منفصل عن الآخر، وإن بدت حاجة البناء المعرفي لبحوث المدارس الفعالة إلى التكامل أكبر، نظرًا لعوامل عدة من أهمها قلة ما أجرى في إطاره من دراسات للحالة، وإكثاره من تحليل ظاهرة تدنى المخرجات إلى عدد كبير من العوامل والمتغيرات، الأمر الذي يفضي في النهائية إلى نتائج غاية في التفتت والصغر Fine-grained information ، علاوة على كونها معلومات تفصيلية تصف حالة المدرسة في حينها at a point in time ولا يمكن التعويل عليها في تفسير مراحل تطورها وما يطرأ عليها من تغير.

أما عن حاجة البنية المعرفية لبحوث تحسين المدرسة إلى التكامل مع بنية حركة المدارس الفعالة، فيمكن إجمالها في : كون بحوث المدارس الفعالة ذات مستويات متعددة من التحليل، الأمر الذي يفيد في محاصرة وفهم عمليات التعلم والتدريس وغيرها مما يحدث داخل الفصل، مع قدر عالٍ من التمييز بين المتغيرات، والتحديد الامبيريقى الدقيق لما بينها من علاقات سببية وارتباطية (٢٥).

والخلاصة، أن كلا المنظورين يحتاجان إلى التكامل مع بعضهما البعض، بحكم الطبيعية المعرفية المميزة لكل منهما، وبحكم الضرورة البراجماتية لتوظيفها والاستفادة منها على أفضل وجه ممكن، ولكن يبدو أن ثمة عوامل أخرى مما يدخل في نطاق اجتماع المعرفة تقف وراء ضعف الاستجابة العملية لتلك الضرورات، بل ومقاومة الاتجاه المنادى بالدمج والتكامل أحياناً. خاصة في السياق الأوروبي الغربي، والبريطاني بوجه خاص (٢٦).

فإذا ما انتبهنا إلى متغير مهم من متغيرات التطوير، ألا وهو النمو المهني

للمعلمين، لوجدنا في الاستعراض السابق أن اتجاه تحسين المدرسة قد أولى المعلمين قدرًا كبيرًا من اهتمامه باعتبارهم اللاعبين الرئيسيين في إحداث التطوير Key players، وأن نماذجه النظرية لا تخلو من دور محوري يلعبه المعلمون، فرادى أو جماعات، أثناء عملية التغيير، بل في التخطيط لها، وفي زيادة البعض منهم للبعض الآخر من أجل أن يصبح تطوير المدرسة موضوعًا ذا معنى. مما أفرز مسمى خاصًا بهؤلاء المعلمين الإيجابيين هو "الفراشات Butterflies"، لما يتسمون به من ديناميكية واتساع في دائرة التأثير ونقل الخبرات (٢٧).

النمو المهني للمعلمين في إطار حركة تحسين المدرسة وحركة المدارس الفعالة :

وترصد الكتابات المتخصصة ما يمكن وصفه بـ "الثورة الصامتة" التي اجتاحت التنمية المهنية للمعلمين في إنجلترا خلال التسعينيات، فقد كانت برامج التدريب أثناء الخدمة Inset السائدة في الثمانينيات ذات تخطيط وتمويل مركزيين بواسطة السلطات التربوية المحلية، في إطار النزعة الأبوية التي كانت سائدة حينئذ، ثم جاءت الإصلاحات التعليمية عام ١٩٨٨ لتزيد من حوافز المعلمين المادية والتدريبية، وتعطى المدارس المزيد من الاستقلالية Autonomous Schools System. في إطار مبدأ "الإدارة المتمحورة حول المدرسة Sit-based School management" (٢٨).

وفي اتجاه اللامركزية واستقلال المدرسة، أصبحت التنمية المهنية للمعلمين أيضًا أكثر ارتباطًا بالمدرسة، وظهر شعار "توطين المعلمين" للدلالة على وثيق الصلة بين تحسين المدرسة وفعاليتها، وبين فاعلية المعلمين داخلها ونموهم المهني.

وبرغم أنه كان لحركة المدارس الفعالة دور كبير في إيجاد السياق الحافز لبحوث التنمية المهنية المستمرة للمعلمين، والمتعلق منها بعمليات التدريس وخلق وابتكار المواقف التعليمية خاصة، ضمن نظام المعايير الوطنية المعتمد.. فإن إسهام حركة

تطوير المدارس كان الأكثر دفعًا ودعمًا لتلك البحوث، من خلال ما أتاحتها للمعلمين في مشروعاتها التطبيقية وكتابتها النظرية من أدوار رئيسية، وعلى ذلك، فقد شهدت التسعينيات محاولات عديدة لتحديد المفهوم الحديث للتنمية المهنية المستمرة للمعلمين داخل مدارسهم، وزاد من صعوبة المهمة الطبيعة المتغيرة والمتسارعة التي اتسمت بها التطبيقات في إنجلترا والولايات المتحدة وتراوحها بين الإطارين الفكريين: إطار حركة المدارس الفعالة، وإطار حركة تحسين المدرسة:

فمثلاً يسند (چويس B. Joyce, 1991) جانباً مهماً من المسؤولية عن تطوير المدرسة إلى المعلمين العاملين بها عند تحديده للأبواب الخمسة الناجحة للتحسين المؤسسى وهى (٢٩):

- ١- خلق ثقافة التطوير من خلال تنمية العلاقات المهنية بين المعلمين، ومن ثم بينهم وبين المجتمع الأوسع.
 - ٢- تعويد المعلمين على ممارسة البحث العلمى فى مجالات تحسين المدرسة والتدريس الفعال.
 - ٣- تمكين المعلمين من جمع المعلومات وتحليلها حول التلاميذ والمدرسة وآثار التغيير، كجزء من التقويم الذاتى.
 - ٤- حث المعلمين على تقديم المبادرات وبذل الجهد فى تطوير المناهج بالتعاون مع الأكاديميين وواضعى السياسات التعليمية.
 - ٥- تمكين المعلمين من تطوير ممارساتهم التدريسية وصقل خبراتهم وتبادلها وتنمية مهاراتهم ونقد ومراجعة استراتيجياتهم.
- وقبله اشترط (ليتيل Judith Little, 1981) أربعة شروط لا يتم تحسين المدرسة إلا بحدوثها، وجميعها تدرج تحت مفهوم النمو المهنى للمعلمين وهى (٣٠):

- ١- أن يعتاد المعلمون ويستمرروا في التحدث مع بعضهم البعض حول ممارساتهم من أجل إيجاد لغة مشتركة تخص مهنتهم.
 - ٢- أن يعتاد المعلمون ملاحظة بعضهم البعض أثناء ممارسة التدريس، وأن يوفروا لبعضهم البعض لوتاً من ألوان التغذية الراجعة.
 - ٣- أن يعد المعلمون موادهم التدريسية ويخططوها ويقوموها مع بعضهم البعض.
 - ٤- أن يقوم المعلمون بتدريس بعضهم البعض كيفية التدريس.
- وعلى الطرف الآخر هناك تعريف (بولام ١٩٩١) للتنمية المهنية المستقى من أفكار حركة المدارس الفعالة، والذي تبناه مشروع جامعة (كيل Keel) للمربين الفعالين بإنجلترا وويلز، حيث تتحدد أهداف التنمية المهنية المستمرة C.P.D. للمعلمين في (٣١):

- ١- إضافة معارف مهنية جديدة إليهم.
- ٢- تنمية المهارات المهنية لديهم.
- ٣- تنقية القيم المهنية لديهم.
- ٤- تمكينهم من تحقيق تربية فعالة لتلاميذهم.

وبحيت يجسد المفهوم ثلاثة مكونات رئيسية هي: "التدريب المهني" المتمثل في الدورات القصيرة وورش العمل التي تركز على التطبيقات والمهارات، ثم "التربية المهنية" المتمثلة في الدورات الطويلة التي تركز على المعارف النظرية والأساليب البحثية، وأخيراً "المساندة المهنية" المتمثلة في استقرار التدرج الوظيفي وتحسين الأوضاع الوظيفية.

ويلاحظ على تلك المكونات أنها تتجاوز المعنى الضيق في المفهوم السابق لتربية المعلمين أثناء الخدمة Inset، حيث كان التركيز على الجوانب المؤسسية من الاحتياجات، أكثر من الجوانب الشخصية، وحيث يمثل التزام المعلم بالخضوع

للبرامج الدورية للتدريب والتجديد عبئاً ثقيلاً عليه، نظراً لكونه مفروضاً عليه، وليس نابغاً من دوافع ذاتية نحو النمو والمزيد من التعلم كما هي الحال في المفهوم الجديد.

والنقطة الأخيرة هذه، ونعني بها "الدافعية الذاتية" والشعور بملكية المعلمين لتجربة التطوير "Ownership"، هي التي وعائها أصحاب اتجاه تحسين المدرسة من خلال خبراتهم التطبيقية والبحثية، فقد وجدوا أن تنفيذ المعلمين للمناهج المطورة وطرائق التدريس الفعالة بشكلٍ يؤدي إيجابياً إلى تحسين تعلم التلاميذ، قد يكون من الصعوبة بمكان، ما لم يصحبه تغير حقيقي في بعض معتقداتهم وسلوكياتهم، وما لم ينبع من تجارب فردية وجمعية جادة يتم توصيفها بشكلٍ علمي (٣٢).

وعلى ذلك فقد وجد هؤلاء في "بحوث الفعل" التي يارسها المعلمون داخل فصولهم ومدارسهم لفهم المشكلات اليومية، وجدوا فيها العلاج الناجع لمعضلة الانفصال بين النظرية والتطبيق، وما يترتب عليها من فتورٍ تجاه ما يفرض على المعلمين تنفيذه من نظريات أتت - في نظرهم - من أبراج أكاديمية عاجية.

ولكن، كيف تسهم بحوث الفعل التي يجريها المعلمون في تطوير مدارسهم وزيادة فاعليتها؟ وهل العلاقة بينهما على هذا النحو مكتملة، أم أنه ينقصها الوجه الآخر من العملة، ونقصد به أثر المناخ المدرسي الفعال والمستنير على النمو المهني للمعلمين؟ لا شك أن ممارسة المعلمين للبحث العلمي تؤدي بالضرورة إلى زيادة نموهم المهني وربط معارفهم النظرية بالتطبيق، وبالتالي إلى تحسين المدرسة وزيادة فاعليتها، بيد أن ممارسة هذا البحث بشكلٍ جيد لا يمكن أن تتم إلا في مناخ مدرسي يتسم بالفهم والموضوعية والاستنارة.. فهل تأتي البيضة أولاً أم الدجاجة؟

يرى منظرو التحسين المدرسي أن البداية الحقيقية تتمثل في توافر "إرادة التغيير"

لدى أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة، ثم في توافر الدعم والمساندة الخارجية، ممثلة في المشروعات التي تشارك فيها كليات المعلمين والسلطات التعليمية المحلية، ومن خلال التنسيق والتعاون بين الطرفين يبدأ مشهد التغيير بطرح مجموعة من الأسئلة، التي تحتاج الإجابة عنها بذل المزيد من الجهد في البحث والاستقصاء، ومن ثم وضع استراتيجيات التطوير المناسبة، ومن هذه الأسئلة: (٣٣).

١- التساؤل حول الثقافة السائدة بين معلمي المدرسة:

- هل تتسم ممارساتهم بالتناغم والتناسق، أم أنها ممارسات معزولة عن بعضها البعض، أم تتسم بالصراع والتناقض؟
- هل ثمة ما يمكن تسميته بالعقيدة البحثية التي تجعل من تلك الممارسات أشياء ذات معنى، بحيث تمثل علامة فارقة في مسيرة تقدم التلاميذ؟
- هل يؤمن المعلمون بأنهم بالفعل - أو على الأقل ينبغي أن يكونوا - معلمين ومتعلمين في ذات الوقت؟ وهل يقدرّون مدى حاجاتهم إلى التعلم في ضوء أحكام ومعايير موضوعية؟
- هل يمتلك المعلمون لغة مهنية مشتركة أوجدها حديثهم إلى بعضهم البعض حول ممارساتهم التدريسية واحتياجاتهم للنمو المهني؟ أم يرى كل منهم أن ما يجري داخل حجرة الدراسة هو من صميم شؤونه الخاصة؟
- هل يمتلك المعلمون الجرأة والرغبة في التجريب والخروج عن المألوف؟ وهل هذه الرغبة موجهة بشكل منضبط يعتمد على ملاحظة الممارسات التجريبية ورصد آثارها واستقصاء نتائجها.. مما يمثل جوهر بحوث الفعل؟

٢- التساؤل حول البنية التنظيمية للمدرسة:

- هل تتضمن تلك البنية نسقًا خاصًا بالنمو المهني للمعلمين؟ وهل يولى ذلك النسق اهتمامًا للبحوث التي يجريها المعلمون بأنفسهم؟

- هل هناك آلية معينة لتصنيف وتقدير احتياجات المعلمين للنمو المهني وتعيين الأنشطة المناسبة لتلبية تلك الاحتياجات؟
- هل هناك ربط بين احتياجات النمو المهني للمعلمين وبين احتياجات تحسين المدرسة وزيادة فاعليتها، بما ينعكس على الخطة المدرسية بشكل واضح؟
- هل ثمة تشجيع من قبل القادة بالمدرسة للمعلمين لكي يوجدوا خطاباً نقدياً في مواجهة الخطاب الرسمي أو التنفيذى الممثل في سياسات المدرسة؟
- ٣- التساؤل حول مدى اهتمام بحوث المعلمين بالمدرسة ككل، وليس فقط بما جرى داخل حجرات الدراسة، مثل اهتمامهم بنمط الإدارة، ومدى كفاءة نظم المعلومات، والتمويل.. وغيرها من الأبعاد.
- ٤- التساؤل حول أهداف بحوث المعلمين وكيفية ترجمتها إلى موجهات إجرائية:
 - هل تهدف تلك البحوث فقط إلى تقييم مخرجات التعليم بشكل كمى ونوعى؟ أم تهدف كذلك إلى رصد وقياس التحسن الذى يطرأ على تعلم التلاميذ؟
 - هل تكتب التقارير البحثية بصيغة واضحة ومباشرة، يمكن ترجمتها إلى إجراءات عملية للتغيير؟
 - هل تجرى مناقشة نتائج وتوصيات تلك البحوث من قبل كافة الأطراف من أجل وضع الخطط لتنفيذها؟
- ٥- التساؤل حول الوقت المتاح لبحوث المعلمين وطبيعة الدعم الموجه لها :
 - هل يتاح وقت كاف من ذلك المخصص لبرامج التدريب أثناء الخدمة والنمو المهني لممارسة بحوث الفعل، في ظل الأعباء التدريسية المفروضة على المعلمين؟
 - هل تلقى بحوث الفعل التى يجريها المعلمون دعماً أكاديمياً ومادياً من بعض الجهات الشريكة للمدرسة.

- هل يتعاون العاملون بالمدرسة مع المعلمين فى تطبيق الأدوات البحثية، أو توفير المعلومات والبيانات، أو إجراء الإصلاحات الإدارية.. وغيرها؟

يبد أن بحوث الفعل التى يعتمدها أصحاب اتجاه تحسين المدرسة مدخلاً للتطوير من جانب، ووسيلة للتنمية المهنية للمعلمين من جانب آخر، تختلف عن البحوث الأكاديمية التى يجريها الباحثون من خارج المدرسة، وإن خضعت طبعاً للأسس المنهجية المعروفة للبحث العلمى؛ فهى بحوث موجهة بالممارسة وليس بالتنظير، تنطلق من وجود مشكلات أدائية تعترى العمل المدرسى، سواء أكان يبداجوياً أم إدارياً، وتنتهى بتعميمات يمكن ترجمتها إلى إصلاحات وتغييرات فى أساليب الأداء، وفى العوامل المؤثرة عليها، ويمكن الارتكاز عليها فيما بعد بوصفها موجهات إجرائية أو قواعد حاكمة، أو بالأحرى معرفة مهنية.

ويحذر أصحاب اتجاه تطوير المدرسة من شرك القوالب البحثية الجاهزة أو النماذج التقليدية فى البحث الإمبريقي التى قد يكسل المعلمون عن إبداع أشكال ومنهجيات مغايرة لها، أو التى قد يفرضها عليهم الأكاديميون المتعاونون معهم من قبل جهات خارجية شريكة، كمعاهد المعلمين بالجامعات، أو المراكز البحثية المعنية (٣٤)، كما يحذرون من الاندفاع فى جعل بحوث الفعل بمثابة تكليفات روتينية مفروضة بوصفها جزءاً من برامج التنمية المهنية؛ لأنها حينئذ لن تحقق الهدف منها وهو تنمية شعور المعلمين بملكية التجربة المهنية، وبالتالي لن تصبح جهود التطوير وزيادة الفاعلية أموراً ذات مغزى بالنسبة لهم.

وفى الوقت ذاته يربط هؤلاء بين النمو المهنى للمعلمين من خلال بحوث الفعل المدرسية، وبين النمو المهنى للأكاديميين المتعاونين معهم فى مشروعات التطوير؛ فالعائد من شراكة أساتذة التربية فى مثل تلك المشروعات بصفة مستشارين أو ميسرين Faciliators عائد كبير، لا يقل فى قيمته عن ذلك الذى يحظى به المعلمون وتحظى به مدارسهم، حيث تتيح لهم فرصة ممارسة تلك البحوث فى الميدان تعديل أطرها الفكرية والبحثية المتعلقة بعمليات التعلم عن كتب.

وإلى جانب بحوث الفعل، يتضمن مفهوم التنمية المهنية المستمرة للمعلمين داخل مدارسهم العديد من الأنشطة والاستراتيجيات، وكلها تفيد من ظرف التغيير الذي يعترى المدرسة أثناء سعيها إلى التطوير وزيادة الفاعلية، ومن ثم ينعكس نجاحها إيجابياً على ذلك التحسين والتفعيل من خلال (٣٥):

١. تعظيم العائد من الاستثمارات المخصصة للتعليم بالمدارس بتعظيم نواتج التعلم

٢. تحسين الأداء البيداغوجي من خلال بحوث الفعل.

٣. إرساء فكرة "السوق" كإطار حاكم لتقييم الأداء المهني للمعلمين.

٤. تقدير مدى فاعلية نماذج إدارة التغيير من خلال تأمل نتائجها وفهمها وتحليلها

يبد أن المفاضلة بين تلك الأنشطة والاستراتيجيات واختيار المناسب منها في كل حالة فريدة، هو من قبيل السعى إلى إحداث التوازن بين الأنشطة المتمركزة حول المدرسة، وبين تلك المدعومة مركزياً، والرغبة في توليف المتناسك والمتآزر منها لتحقيق الأهداف المحددة لها.. ومن تلك الأنشطة (٣٦):

البرامج القصيرة الأجل :

وهي بمثابة جرعات سريعة ومنتهية تقدمها - غالباً - جهات راعية خارجية مثل مديريات التعليم المحلية أو بعض المؤسسات الخاصة، وبالرغم من كونها بعيدة نوعاً عن البيئة المدرسية، فإنها تستهدف تجويد أداء المعلمين وصقل معارفهم ومهاراتهم.

البرامج الطويلة الأجل :

وهي أيضاً من الأنشطة المعالة مركزياً وإن كانت الإصلاحات التعليمية في إنجلترا - على سبيل المثال - عامي ٨٧، ١٩٨٨ قد قلصت منها بشكل كبير واستبدلتها بتلك المخططة والممولة ذاتياً من المدارس.

أيام التنمية المهنية :

وهى فى نظر بعض الكتاب أكثر من مجرد تلبية لاحتياجات تدريبية، لأنها تعزز جوانب معنوية هامة فى التنمية المهنية للمعلمين، فهى ترسخ لديهم الشعور بالانتماء، وتسهم فى تخفيف الضغوط التى تزخر بها الحياة المدرسية، كما تركز النسق القيمى المشترك بينهم.

الأنشطة الجماعية :

وفىها يمارس فريق من المعلمين نشاطاً معيناً يتصل بإحدى المشكلات المدرسية خارج أوقات العمل، فى عطلة نهاية الأسبوع مثلاً وفى مكان مريح ومحبب أو على مائدة الطعام "حفلات عمل"، ثم تعرض نتائج أعمالهم على باقى العاملين بالمدرسة بعد ذلك.

الصدقة الناقدة Critical Friendship :

وهى نوع من أنواع الاستشارة الحافزة Catalyst Consultancy يقوم بها بعض الخبراء من داخل المدرسة أو من خارجها، حيث يتابعون الأداءات المختلفة كل فيما هو متخصص فيه، ويقدمون ملاحظاتهم النقدية إلى المستفيدين منها من أعضاء هيئة التدريس بانتظام. ويساهمون فى تكوين لغة مهنية مشتركة تكون نواة لثقافة التطوير بالمدرسة.

برامج التعليم عن بُعد :

وفىها يستخدم القائمون على مشروعات التطوير المدعومة مركزياً من قبل السلطات التعليمية والجامعات.. وغيرها، إمكانات ووسائل التعليم عن بُعد فى نشر المعرفة المهنية المستقاة من بحوث الفعل التى تجربها بعض المدارس المشاركة فى المشروع بين المدارس الأخرى من أجل تبادل الخبرات، وقد تستخدم أيضاً فى عقد مؤتمرات مفتوحة عن طريق دوائر الاتصال التليفزيونية لمناقشة بعض الموضوعات الخاصة بالنمو المهني وتطوير المدارس.

الملاحظة بالمشاركة : Mutual Observation

وفيها يتبادل المعلمون ملاحظة الأداء التدريسي داخل قاعات الدراسة لبعضهم البعض، أو يقوم المعلمون القدامى بملاحظة زملائهم المحدثين، ثم تجرى لقاءات جماعية للمناقشة.

الممارسات الافتراضية Work – Shadowing

وهي مفيدة بالنسبة للمرشحين من القيادات المدرسية الوسطى لشغل مواقع قيادية أعلى، حيث يتدربون على الممارسة غير الواقعية لبعض المهام الحقيقية المنوطة بها القيادات الأعلى.. ويضيف هذا النشاط بعداً إبداعياً للمعرفة المهنية المستخلصة منه؛ لأن ما يتوصل إليه المتدربون من مداخل وحلول إنما يصدر متحرراً مما قد يخضع له الممارسون الحقيقيون من ضغوط توجه مداخلهم وتحذ من الإبداع فيها.

وهكذا تعددت أنشطة التنمية المهنية، وفتحت الباب لمزيد من التعدد وابتكار أساليب جديدة.. ولكن المهم في إطار الاتجاه نحو التمرکز حول المدرسة، هو الموازنة بين ما يطالب به المعلمون ويتوقعون الحصول عليه من فرص لا حصر لها من التنمية المهنية، خاصة وقد تحرروا من إرث ثقيل من القيود التي كانت تفرضها البرامج المركزية.. وبين الإمكانيات المتاحة فعلاً بالمدرسة، من وقت، وميزانيات، وتقنيات، وكفاءات.. وغيرها. الأمر الذي يتطلب جهداً مضميناً في التخطيط للتنمية المهنية بالمدرسة، والموضوعية في تقدير الحاجات التنموية للمعلمين وتوصيفها بدقة. ويتطلب قبل ذلك أن يشارك المعلمون في ذلك التخطيط.

ويحدد بعض الكتاب العناصر الرئيسية في عملية تخطيط التنمية المهنية داخل المدرسة، والتي اشتقت من خبرات تنفيذ بعض مشروعات تطوير وتفعيل المدارس، كما يلي (٣٧):

- 1- الهدف : ماذا يريد المعلمون فى المدرسة وماذا يحتاجون ؟ وقبل ذلك ما مفهومهم الخاص للتنمية المهنية ؟
- 2- التنظيم : من المنوط بتلبية تلك الرغبات والاحتياجات ؟ وكيف سيقوم بذلك ؟
- 3- البرنامج : ما نوع المتطلبات التى يجب توفيرها، وبأى كيفية وأى توقيت ؟
- 4- التقويم : كيف، ومتى سيكون التقويم، ومن الذى سيتولى ذلك ؟ وإلى أى جهة سيقدم نتائجه ؟
- 5- الكلفة : ما حجم التمويل اللازم للتنمية المهنية ؟ وما مصادره؟
- 6- التوقيت : متى سيتم كل نشاط من أنشطة البرنامج ؟ وما ترتيبه فى السياق ؟

وبشكل عام يشير تحليل ما تتضمنه الكتابات من دراسات الحالة لمدارس تبنت مفهوم التنمية المهنية المستمرة المتمركزة حول المدرسة School - based professional Development إلى أن نجاح التخطيط يتوقف دائماً على مدى اتساع دائرة صنع القرار. كما يتوقف على مدى فهم المعلمين للسياق الرسمى والمجتمعى الحاضن للمدرسة، والموازنة بين توقعاتهم ومطالبهم من التنمية المهنية، وبين ما يطالبهم به ذلك السياق وما يتوقعه منهم، وكذلك يتوقف على مدى قوة الانتماء والإحساس بالملكية لديهم فى ظل استقلالية المدرسة واعتمادها على ذاتها.

استقلال المعلمين

وهكذا انعكست جهود إخراج المدرسة الغربية من أزمتها انعكاساً إيجابياً على النمو المهني للمعلمين، بل قل أنه أصبح - وبعد طول تغافل - العامل الحاسم فى إخراجها من أزمتها، لكون العلاقة بين الموضوعين أعمق وأعقد من أن تكون أحادية الاتجاه؛ فلا مخرج للمدرسة من أزمتها بالإصلاحات والتجديدات المركزية المفروضة من أعلى، بل من خلال جهود معلميها والعاملين بها، وفى الوقت ذاته، لا نمو للمعلم إلا بتفاعله مع سياقه المهني فى الفصل والمدرسة وما يستخرجه منه من معارف ومهارات.. وهو بالضرورة سياق صحى داعم لهذا النمو محفز له.

يبد أن الأثر الإيجابي لتلك الإصلاحات المدرسية لم يقتصر فقط على النمو المهني للمعلمين، بل تجاوزه إلى أساليب تعبيرهم عن مطالبهم ودفاعهم عنها من خلال تنظيماتهم المهنية أيضا :

فترصد الكتابات المهتمة بدور المعلمين في الإصلاحات التعليمية وتأثير تلك الإصلاحات عليهم، أن ثمة تغيرا نوعياً قد طرأ على طبيعة المهنة ومكانتها بفعل الموجتين الأولى والثانية من تلك الإصلاحات في الولايات المتحدة (يقصد بالموجة الأولى تلك التي أعقبت صدور تقرير أمة في خطر ١٩٨٣، أما الثانية فهي التي بدأت من عام ١٩٨٦)، وأن أسلوب الاتحادات المهنية للمعلمين في إدارة التفاوض مع المجتمع الأمريكي دفاعا عن مصالحها قد تحول من النمط التقليدي الشبيه بما كانت تمارسه نقابات العمال في المجتمع الصناعي الرأسمالي التقليدي Industrial bargaining، حيث يفترض أن مصالح المعلمين تتعارض بالضرورة مع جهات الإدارة وواضعى السياسات الحكومية، وأنهم مجرد منفذين لتلك السياسات المركزية، وحيث يتم تقويم أداءاتهم وفقا لمعايير جمعية، و قوائم كفايات موحدة لا تتيح التميز والإبداع، ولا تساعد على تحديد المسؤوليات وتطبيق المحاسبية.. إلى نمط آخر تشاركي إصلاحى Reform bargaining يتسم بالطابع المهني والمسئولية الاجتماعية، ويقوم على التسليم بعدم التناقض بين مصالح المعلمين من جهة، وبين جهات الإدارة وواضعى السياسات من جهة أخرى، كما يفترض أن تحقيق المصالح الفئوية للمعلمين، يرتبط بمدى توافق ما يبذلونه من جهود مع الاتجاهات الإصلاحية ومتطلبات تحسين المدارس (٣٨).

ولكن، إلى أى مدى يسمح خطاب الإصلاح التعليمى والمدرسى الأنجلو أمريكى بخلفياته الأيديولوجية المحافظة بتنامى النزعة المهنية هذه ؟ وإلى أى مدى يسمح لها بأن تكون رائدة لحركات الإصلاح التربوى والمدرسى ؟ وأن تكون معبرة عن انتصار الممارسة الديمقراطية في معركتها معها ؟ هذا ما سوف يحاول الفصل التالى أن يسلط الضوء عليه .

مراجع الفصل الثاني

* على سبيل المثال جاء تقرير "أمة فى خطر" ١٩٨٣، ثم تقرير بوش "أمريكا ٢٠٠٠" كرد فعل عنيف لتراجع موقع تلاميذ الولايات المتحدة أمام التلاميذ الآسيويين فى أولمبياد التعليم الدولية.

(1) Bullock, A., and Thomos, H., "School at the Center," London and New York, Routledge , 1996, pp. 17-19.

* فى هذا الاتجاه تراجع آراء وكتابات كل من (إيفان إلتش)، و (باولوفيرى) وغيرهما من دعاة التحرر فى العالم الثالث.

(2) Roger slee, and Gaby Weiner (ed.), "introduction: school effectiveness for whom?" in : "School Effectiveness for whom", London, Falmer press, 1998, p.1.

(3) Rose, M., "Possible Lives, the Promise of Public Education in America," New York, Penguin Books, 1995, P.2.

(4) Ibid., pp-2-3.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول المسابقات الدولية فى الامتياز التعليمى Excellence in Education وما شابهها من قصور راجع :

Margaret Brown, "the tyranny of International Horse Race", in : Roger Slee, and Gaby Weiner, (ed.) "School Effectiveness," Op. Cit., pp-33-47.

(6) Hopkins , D., et. al , "Improving the quality of Education for All", London, David Fulton Publishers, 1996, pp.1-5.

- (7) Glover , D., and law, S., “Managing Professional Development in Education “, London , Kogan Page, 1996, pp.IX, 3.
- (8) Bob Lingard, Jim Ladwing, and Allan Luke , “School Effects in Postmodern Conditions”, in : Roger Slee and Gaby Weiner (ed.),“School Effectiveness for Whom?”, Op. Cit., pp.96 -98.
- (9) Bert Creemers , : “The School effectiveness Knowledge Base”, in: David Renyolds, et. al. : Making Good Schools ; London and New York, Routledge, 1996, p. 40.
- (10) Ibid., pp. 48 – 55.
- (11) Wilbur B. Brookover, et. al. : Creating Effective School : An Inservice Program for Enhancing School Learning Climate and Achievement , Florida, learning Publications, 2nd ed. , 1997, pp. 7-8, 13-14.
- (12) Karen Carter, “School effectiveness and School improvement” in: Rob Halsall (ed.),: Teacher Research and school improvement, Opening doors from the inside’ , Buchingham, Open Univ. press, 1998, pp. 4-5.
- (13) Bert Creemers, “the goals of school Effectiveness and school improvement”, in: David Renyolds, et. al. : Making Good schools, Op. Cit., p. 23.
- (14) David Hppkins and Nij Lagerwij, “the school Improvement Knowledge”, in David Reynolds, et. al., “Making Good schools , “ op. Cit., pp. 59-60.
- (15) Ibid., p. 60.
- (16) Reynolds D., and Stoll L., “merging school effectiveness and school improvement,” in: Reynolds D., et. Al., : “Making Good schools,” op. Cit, pp. 97-98.

- (17) Hopkins, D., et. al., “Improving the quality of.., op, cit., pp. 1-2.
- (18) Ibid., p. 3.
- (19) Rob Halsall, “school improvement , an overview of key findings and messages’, in ; Rob Halsall, (ed.): “Teacher Research..,” op. Cit., pp. 51-52.
- (20) Hopkins, D., and Nijs Lagerweij, “The school Imp.,” op. Cit, pp. 71-73.
- (21) Ibid., pp. 73 – 74.
- (22) Brighouse T., and Wood D., : “How to Improve Your school” , London, New York, Routledge, 1999, Appendix 1 , p. 162.
- (23) Reynolds D., and Stoll L., : “ Merging school effectiveness and school Improvement”, in : Reynolds D. , “Making good schools,” op. Cit, pp. 94-96.
- (24) Ibid., pp. 100-101.
- (25) Ibid., pp. 105-107.
- (26) Ibid., p. 96.
- (27) Brighouse, T., and woods D., “How to Improve.”, op. Cit., pp. 110.
- (28) Glover, D., and law, S., “Managing professional Develop..,” op. Cit., pp. 1-2.
- (29) Joyce, B., “The Doors to School Improvement.” Educational Leadership (48) , 1991, p. 8.
- (30) Brighouse, T. , and Wood, D., “How to improve..,” op. Cit., p. 95.
- (31) Glover D., and law. S., “managing professional..,” op. Cit., pp. 2,3.
- (32) Hopkins, D., (et al), “Improving the quality of..,” op. Cit., pp. 6-7.
- (33) Carter k., and Halsall, “Teacher research for school Improvement.”

In: Halsal R. (ed.), "Techer research and school..." op. Cit., pp. 84-90.

(34) Hopkins, D., "A Teacher' s Guide to Classroom Research, 2nd. ed., Buckingham, Open University Press, 1993, pp. 54-55.

(35) Glover, D., and law, S., "Managing Professional, " Op. Cit., p. 33.

(36) Ibid., pp. 34-38.

(37) Ibid., pp. 43-44.

(38) Susan Moore and Susan Kardos, "Reform Bargaining and its Promise for School Improvement " in : Loveless T. (ed.) " Conflicting Missions : Teachers Unions and Educational Reform " , Brookings Institutions Press, Washington D. C., 2000,pp.7-11